ونشطت الجهود العربية لاجل استقطاب اكبر عدد من الدول الاعضاء الى جانب القرارين ، ولم تبق هناك دولة من اعضاء الأمم المتحدة باستثناء اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية لم يجر الاتصال بها من قبل اكثر من وفد عربي ، وبالطبع من وفد منظمة التحرير الفلسطينية . وكنا على ثقة بأن مشروعي القرارين سيحصلان على اصوات قريبة من العدد الذي حازا عليه ، لاننا كنا مدركين لمواقف هذه الدول . وكانت هناك حملة مركزة من التشكيك بالنسبة للقرار الثاني الخاص بمنح المنظمة صفة المراقب ، فقال لنا البعض ان دولا صديقة ستصوت ضد القرار . وجاءنا البعض راجيا سحب مشروع القرار وعدم طرحه على التصويت محملا اياانا مسؤولية تقديم ذلك المشروع . ولكننا كنا نقول لهم باستمرار ان اتصالاتنا بالوفود هي التي تدعونا الى التأكيد بان هذا القرار سينجح .

ومنذ ذلك الوقت تمارس منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلها للشعب الفلسطيني في الامم المتحدة وكافة لجانها وكافة المؤتمرات المنبثقة عنها والمنعقدة تحت اشرافها ، عن طريق تلك الصفة التي اكتسبتها كمراقب في تلك الدورة التاريخية . ووجود منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في الامم المتحدة يختلف عن المراقبين الاخرين من الدول غير الاعضاء ، فهؤلاء المراقبون يدعون عن طريق السكرتير العام للامم المتحدة وحقوقهم مختلفة عن الحقوق التي يمارسها وفد منظمة التحرير الفلسطينية . فمثلا يستطيع ممثل فلسطين ان يطلب الكلمة وان يشترك في اية مناقشة ، ليس فقط في القضايا التي تتعلق به وبقضيته وانما في اي موضوع مدرج على جدول الاعمال دون اذن مسبق من اللجنة التي يتكلم امامها . كذلك من حقه ان يمارس الرد بدون ان يخضع ذلك لموافقة مسبقة . وقد لخص الحقوق التي سيحصل عليها وفد منظمة التحرير الفلسطينية قبل التصويت على ذلك القرار ، سفير بريطانيا سير ريشاردز عندما حذر الجمعية العامة من الموافقة على القرار قائلا : ان هذا سيعطي المنظمة كافة الحقوق التي يتمتع بها العضو ما عدا حقي التصويت وتقديم مشاريع القرارات . وسئلت فيما بعد ان كنت اتفق مع هذا التفسير وكان ردي : هناك حق آخر لم يتطرق له المندوب البريطاني وهو الاستفادة من اجهزة الأمم المتحدة دون ان نساهم في ميزانيتها .

تنفيذا للقرار الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ، كان من حق منظمة التحرير الفلسطينية ان تشترك في كافة اعمال الجمعية العامة واللجان المنبثقة عنها منذ بداية الدورة وحتى نهايتها ، ليس فقط بالنسبة للقضايا التي تتعلق بقضية فلسطين ، وانما بالنسبة لكافة البنود المدرجة على جدول اعمال الجمعية العامة . غير ان وفد المنظمة لم يشترك الا في مناقشة القضايا المتعلقة بقضية فلسطين . وهذه القضية مدرجة بناء على الفقرة الاخيرة (رقم ٩) في قرار ٣٢٣٦ التي تنص على : « تقرر ان يدرج البند المعنون : قضية فلسطين ، على جدول اعمال مؤقت لدورتها الثلاثين » . وكان اول متحدث في مناقشة هذا البند الاخ فاروق القدومي رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الثلاثين والذي افتتح المناقشة العامة . وتجدر الاشارة الى ان افتتاح المناقشة من قبل ممثل فلسطين لها مدلول سياسي ودبلوماسي ، اذ جرت العادة في الامم المتحدة ، ان يبدأ مناقشة اي بند على جدول الاعمال صاحب تلك القضية . وهذا يعني ان الشعب الفلسطيني ، على الصعيد الدولي ، قد خرج من الوصاية التي كانت مفروضة عليه ، بسبب حرمانه من حقه في ابداء رأيه والتعبير عن مشاعره بالنسبة لقضيته من أعلى المنابر الدولية. ونستطيع القول ان اشتراك الكثيرين من اعضاء الدول في التحدث في الجمعية العامة